الأمم المتحدة

S/2003/529*



Distr.: General
7 May 2003
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ٧ أيار/مايو ٢٠٠٣ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

أتشرف بأن أحيل إليكم طيه نص خريطة طريق لتحقيق الرؤية المتمثلة في وجود دولتين، إسرائيل وفلسطين، تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن، كما هو مؤكد في قرار مجلس الأمن ١٣٩٧ (٢٠٠٢) (انظر المرفق).

وقد أعدت هذا النص اللجنة الرباعية المؤلفة من ممثلين للولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد الأوروبي والاتحاد الروسي والأمم المتحدة، وقُدم إلى حكومة إسرائيل والسلطة الفلسطينية في ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٣.

وأرجو ممتنا عرض هذا النص على أعضاء مجلس الأمن.

(توقيع) كوفي أ. **عنان**

---

* أعيد إصدارها لأسباب فنية.

200503 190503 03-34877 (A)
0334877

المرفق

خريطة طريق معتمدة على الأداء تفضي إلى حل دائم للصراع الإسرائيلي – الفلسطيني قائم على وجود دولتين

في ما يلي خريطة طريق معتمدة على الأداء مستندة إلى أهداف، وذات مراحل ومسارات زمنية واضحة ومواعيد لتحقيق الأهداف ومقاييس للإنجاز، بهدف إحراز تقدم من خلال اتخاذ الطرفين خطوات متناظرة في الميادين السياسية والأمنية والاقتصادية والإنسانية وفي مجال بناء المؤسسات، تحت رعاية اللجنة الرباعية. والغاية هي التوصل إلى تسوية نهائية وشاملة للصراع الإسرائيلي – الفلسطيني بحلول عام ٢٠٠٥، على النحو الذي ذكره الرئيس بوش في خطابه الذي ألقاه في ٢٤ حزيران/يونيه ورحب به الاتحاد الأوروبي وروسيا والأمم المتحدة في البيانين الوزاريين الصادرين عن اللجنة الرباعية في ١٦ تموز/يوليه و ١٧ أيلول/سبتمبر.

ولن يتحقق حل الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني على أساس وجود دولتين إلا عن طريق إنهاء العنف والإرهاب، عندما يكون لدى الشعب الفلسطيني قيادة تتصدى بحزم للإرهاب ومستعدة بل وقادرة على بناء ديمقراطية فعلية قائمة على التسامح والحرية، ومن خلال استعداد إسرائيل للقيام بما يلزم من أجل إنشاء دولة فلسطينية ديمقراطية، وقبول الطرفين قبولا واضحا لا لبس فيه لهدف التوصل إلى تسوية عن طريق التفاوض على النحو المبين أدناه. وستساعد اللجنة الرباعية على تنفيذ الخطة وتيسير ذلك التنفيذ، بدءا بالمرحلة الأولى، بما في ذلك تنظيم مناقشات مباشرة بين الطرفين حسب الاقتضاء. وتنص الخطة على مسار زمني واقعي للتنفيذ. بيد أنه نظرا لكون الخطة تقوم على الأداء، فإن إحراز التقدم سيتطلب بذل الجهود من جانب الطرفين بحسن نية، وامتثالهما لكل التزام من الالتزامات المبينة أدناه بل وسيعتمد على ذلك. وإذا وفّى الطرفان بالتزاماتهما على وجه السرعة، فقد يتحقق تقدم ضمن كل مرحلة من المراحل وخلال هذه المراحل جميعا قبل المواعيد المحددة في الخطة. أما عدم الامتثال للالتزامات فسيعوق التقدم.

وستفضي أي تسوية يتفاوض الطرفان بشأنها إلى قيام دولة فلسطينية مستقلة وديمقراطية قادرة على البقاء تعيش جنبا إلى جنب في سلام وأمن مع إسرائيل وبقية جيرانها. وستؤدي هذه التسوية إلى حل الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني وإنهاء الاحتلال الذي بدأ في عام ١٩٦٧ وذلك استنادا إلى الأسس التي أرساها مؤتمر مدريد، والى مبدأ الأرض مقابل السلام، وإلى قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ و ٣٣٨ و ١٣٩٧، وإلى الاتفاقات التي توصل إليها الطرفان سابقا، وإلى مبادرة ولي العهد السعودي الأمير عبد الله التي أقرها مؤتمر قمة

الجامعة العربية في بيروت والداعية إلى قبول إسرائيل جارة تعيش في سلام وأمن، في إطار تسوية شاملة. وهذه المبادرة عنصر حيوي في الجهود الدولية الرامية إلى تعزيز التوصل إلى سلام شامل على جميع المسارات، بما فيها المساران السوري – الإسرائيلي واللبناني – الإسرائيلي.

وستجتمع اللجنة الرباعية بانتظام على المستويات العليا لتقييم أداء الطرفين في ما يتعلق بتنفيذ الخطة. ويتوقع من الطرفين أن يفيا في كل مرحلة بالتزاماهما بصورة متوازية، ما لم يحدد خلاف ذلك.

المرحلة الأولى:
إنهاء الإرهاب والعنف وإعادة الحياة الفلسطينية إلى طبيعتها،
وبناء المؤسسات الفلسطينية
من الآن حتى أيار/مايو ٢٠٠٣

في المرحلة الأولى، يقوم الفلسطينيون فورا بوقف العنف بلا شروط وفقا للخطوات المبينة أدناه؛ وينبغي أن تصحب هذا الإجراء تدابير داعمة تتخذها إسرائيل. ويستأنف الفلسطينيون والإسرائيليون التعاون الأمني على أساس خطة عمل تينيت لإنهاء العنف والإرهاب والتحريض، من خلال إعادة هيكلة الخدمات الأمنية الفلسطينية وتفعيلها. ويقوم الفلسطينيون بإصلاح سياسي شامل استعدادا لبناء الدولة، بما في ذلك صياغة دستور فلسطيني وإجراء انتخابات حرة ونزيهة ومفتوحة على أساس تلك التدابير. وتتخذ إسرائيل جميع الخطوات اللازمة للمساهمة في إعادة الحياة الفلسطينية إلى طبيعتها. وتنسحب إسرائيل من المناطق الفلسطينية التي تحتلها منذ ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، ويعود الجانبان إلى الوضع الذي كان قائما في ذلك الوقت، بقدر ما يجري إحرازه من تقدم في الأداء والتعاون الأمنيين. وتجمد أيضا إسرائيل كل النشاط الاستيطاني، وفقا لتقرير ميتشيل.

وفي بداية المرحلة الأولى:

- تصدر القيادة الفلسطينية بيانا لا لبس فيه تكرر فيه تأكيد حق إسرائيل في الوجود في سلام وأمن وتدعو فيه إلى وقف فوري وغير مشروط لإطلاق النار من أجل إنهاء النشاط المسلح وجميع أعمال العنف ضد إسرائيل في أي مكان. وتتوقف جميع المؤسسات الفلسطينية الرسمية عن التحريض ضد إسرائيل.
- وتصدر القيادة الإسرائيلية بيانا لا لبس فيه تؤكد فيه التزامها بالرؤية القائمة على وجود دولتين التي تتوخى قيام دولة فلسطينية مستقلة وقادرة على البقاء وذات

سيادة تعيش في سلام وأمن جنبا إلى جنب مع إسرائيل، والتي أعرب عنها الرئيس بوش، وتدعو فيه إلى إنهاء العنف فورا ضد الفلسطينيين في أي مكان. وتتوقف جميع المؤسسات الإسرائيلية الرسمية عن التحريض ضد الفلسطينيين.

الأمن

- يعلن الفلسطينيون إنهاء العنف والإرهاب إنهاء قاطعا ويبذلون جهودا مشهودة على أرض الواقع لإلقاء القبض على الأفراد والمجموعات التي تقوم بهجمات عنيفة ضد الإسرائيليين في أي مكان، أو تخطط لمثل تلك الهجمات، ووقف هؤلاء الأفراد والمجموعات وكبحهم.
- إعادة بناء الجهاز الأمني التابع للسلطة الفلسطينية وإعادة تركيز مجال عمله ليشرع في تنفيذ عمليات مستمرة ومحددة الأهداف وفعالة بهدف مواجهة جميع العناصر التي تمارس الإرهاب وتفكيك القدرات والهياكل الأساسية الإرهابية. ويشمل ذلك بدء مصادرة الأسلحة غير المشروعة وتدعيم السلطة الأمنية، فتحرر من أي ارتباط بالإرهاب والفساد.
- لا تتخذ حكومة إسرائيل أي إجراءات لزعزعة الثقة، بما في ذلك عمليات الترحيل، وشن الهجمات ضد المدنيين؛ ومصادرة و/أو هدم المنازل والممتلكات الفلسطينية، كإجراءات تأديبية أو بهدف تيسير أعمال البناء الإسرائيلية؛ وهدم المؤسسات والهياكل الأساسية الفلسطينية؛ وسائر التدابير المحددة في خطة عمل تينيت.
- يشرع ممثلو اللجنة الرباعية، اعتمادا على الآليات القائمة والموارد الموجودة على أرض الواقع، في عملية رصد غير رسمية، ويتشاورون مع الطرفين بشأن إنشاء آلية رصد رسمية وتنفيذ هذه الآلية.
- تنفيذ خطة الولايات المتحدة لإعادة البناء والتدريب واستئناف التعاون في مجال الأمن بالاشتراك مع هيئة مراقبة خارجية (الولايات المتحدة ومصر والأردن)، وذلك على النحو المتفق عليه سابقا. ودعم اللجنة الرباعية للجهود الرامية إلى تحقيق وقف دائم وشامل لإطلاق النار.
  - دمج جميع المنظمات الأمنية الفلسطينية في ثلاث دوائر تابعة لوزير داخلية مخول الصلاحيات اللازمة.
  - تقوم قوات الأمن الفلسطينية المعاد تنظيمها/تدريبها والقوات المناظرة لها في قوات الدفاع الإسرائيلية، تدريجيا باستئناف التعاون الأمني والإجراءات

الأخرى، تنفيذا لخطة عمل تينيت، بما في ذلك عقد اجتماعات منتظمة على مستوى كبار المسؤولين، بمشاركة مسؤولين أمنيين من الولايات المتحدة.

- توقف الدول العربية التمويل العام والخاص وجميع أشكال الدعم الأخرى للمجموعات التي تدعم العنف والإرهاب وتمارسهما.
- يقوم جميع المانحين الذين يقدمون الدعم للميزانية الفلسطينية بتحويل هذه الأموال إلى حساب الخزانة الوحيد التابع لوزارة المالية الفلسطينية.
- ومع إحراز تقدم في مجال الأداء الأمني الشامل، تنسحب قوات الدفاع الإسرائيلية تدريجيا من المناطق التي تحتلها منذ ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ ويعود الطرفان إلى الوضع الذي كان قائما قبل ٢٨ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٠. ويعاد نشر قوات الأمن الفلسطينية إلى المناطق التي تنسحب منها قوات الدفاع الإسرائيلية.

بناء المؤسسات الفلسطينية

- اتخاذ إجراءات فورية للقيام بعملية جديرة بالثقة تهدف إلى وضع مشروع دستور لدولة فلسطينية. وتقوم اللجنة الدستورية في أسرع وقت ممكن بتعميم مشروع دستور فلسطيني يستند إلى ديمقراطية برلمانية وطيدة ومجلس وزراء يرأسه رئيس وزراء يتمتع بالصلاحيات اللازمة، من أجل إبداء التعليقات عليه وإجراء مناقشة بشأنه. وتقترح اللجنة الدستورية مشروع وثيقة يعرض بعد الانتخابات على المؤسسات الفلسطينية المعنية للموافقة عليه.
- تعيين رئيس وزراء مؤقت أو مجلس وزراء مؤقت لديه هيئة تنفيذية/هيئة لاتخاذ القرارات، مخولة الصلاحيات اللازمة.
- تيسر حكومة إسرائيل تيسيرا تاما سفر المسؤولين الفلسطينيين للمشاركة في دورات المجلس التشريعي الفلسطيني ودورات مجلس الوزراء، وإعادة التدريب الأمني بإشراف دولي، والإصلاح الانتخابي وغيره من الأنشطة الإصلاحية، والتدابير الداعمة الأخرى المتعلقة بجهود الإصلاح.
- مواصلة تعيين وزراء فلسطينيين لديهم صلاحيات القيام بإصلاح جذري. وإتمام خطوات إضافية لتحقيق فصل حقيقي بين السلطات، بما في ذلك أية إصلاحات قانونية فلسطينية ضرورية لهذه الغاية.

- إنشاء لجنة انتخابات فلسطينية مستقلة، وقيام المجلس التشريعي بمراجعة وتعديل قانون الانتخابات.

- يجري الأداء الفلسطيني في القضاء والإدارة والاقتصاد وفقا للمعايير التي حددتها فرقة العمل الدولية المعنية بالإصلاح الفلسطيني.

- يبادر الفلسطينيون في أبكر وقت ممكن، استنادا إلى التدابير المذكورة أعلاه، إلى إجراء انتخابات حرة ومفتوحة ونزيهة في إطار من النقاش المفتوح والشفافية في اختيار/انتخاب المرشحين، على أساس عملية حرة ومتعددة الأطراف.

- تقوم الحكومة الإسرائيلية بتسهيل مساعدة فرقة العمل على إجراء الانتخابات، وتسجيل الناخبين، وتنقل المرشحين والمشرفين على عملية التصويت، وتدعم المنظمات غير الحكومية المشاركة في عملية الانتخابات.

- تعيد الحكومة الإسرائيلية فتح الغرفة التجارية الفلسطينية وغيرها من المؤسسات الفلسطينية المغلقة في القدس الشرقية على أن تتعهد هذه المؤسسات بالعمل في إطار التقيد التام بالاتفاقات السابقة بين الطرفين.

الاستجابة للأوضاع الإنسانية

- تتخذ الحكومة الإسرائيلية خطوات لتحسين الأوضاع الإنسانية. وتقوم إسرائيل والفلسطينيون بتنفيذ جميع التوصيات الواردة في تقرير بيرتيني تنفيذا كاملا من أجل تحسين الأوضاع الإنسانية وإنهاء حظر التجوال وتخفيف القيود المفروضة على حركة الأشخاص والسلع، والسماح بوصول الموظفين الدوليين وموظفي المساعدة الإنسانية بشكل كامل وآمن وبلا عوائق.

- تقوم لجنة الاتصال المخصصة لتقديم المساعدة للشعب الفلسطيني باستعراض الأوضاع الإنسانية وإمكانيات التنمية الاقتصادية في الضفة الغربية وقطاع غزة، وتطلق حملة كبرى لجمع المساعدات من الجهات المانحة، بما في ذلك تقديم المساعدة لجهود الإصلاح.

- تواصل الحكومة الإسرائيلية والسلطة الفلسطينية عملية الترخيص لتحصيل العائدات وتحويل الأموال، بما في ذلك المتأخرات، وفقا لآلية رصد شفافة ومتفق عليها.

المجتمع المدني

- تواصل الجهات المانحة تقديم الدعم، بما في ذلك زيادة التمويل عن طريق المنظمات الطوعية الخاصة/المنظمات غير الحكومية، لبرامج المعونة المقدمة من شعب إلى شعب، وتنمية القطاع الخاص ومبادرات المجتمع المدني.

المستوطنات

- تقوم الحكومة الإسرائيلية على الفور بإزالة المواقع الاستيطانية المتوغلة التي أنشئت منذ آذار/مارس ٢٠٠١.
- تقوم الحكومة الإسرائيلية، انسجاما مع تقرير ميتشيل، بتجميد جميع الأنشطة الاستيطانية (بما في ذلك النمو الطبيعي للمستوطنات).

المرحلة الثانية: الفترة الانتقالية

حزيران/يونيه ٢٠٠٣ – كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣

في المرحلة الثانية، تتركز الجهود على خيار إنشاء دولة فلسطينية ذات حدود مؤقتة وخصائص سيادية على أساس الدستور الجديد، كمحطة على الطريق نحو تسوية الوضع الدائم. وكما ذكر آنفا، فإن هذا الهدف يمكن أن يتحقق عندما يكون للشعب الفلسطيني قيادة تعمل بحزم على مكافحة الإرهاب، ولديها الرغبة والقدرة على بناء نظام ديمقراطي فعلي يقوم على التسامح والحرية. وبوجود مثل هذه القيادة، ومع إصلاح المؤسسات المدنية والهياكل الأمنية، سيحظى الفلسطينيون بالدعم الفعال من جانب اللجنة الرباعية والمجتمع الدولي الأوسع في إقامة دولة مستقلة قادرة على البقاء.

يستند الانتقال إلى المرحلة الثانية إلى قرار تتخذه اللجنة الرباعية بتوافق الآراء بشأن ما إذا كانت الظروف ملائمة للمضي قدما، مع أخذ أداء الطرفين بعين الاعتبار. وتبدأ المرحلة الثانية، المتمثلة في تعزيز ومواصلة الجهود لإعادة حياة الفلسطينيين إلى طبيعتها وبناء المؤسسات الفلسطينية، بعد إجراء الانتخابات الفلسطينية وتنتهي بإمكان إنشاء دولة فلسطينية مستقلة ذات حدود مؤقتة في العام ٢٠٠٣. وتتمثل الأهداف الرئيسية لهذه المرحلة في مواصلة الأداء الأمني الشامل والتعاون الأمني الفعال، ومواصلة الجهود الرامية إلى إعادة الحياة الفلسطينية إلى طبيعتها وبناء المؤسسات، والمضي في البناء على الأهداف التي حددت

في المرحلة الأولى ودعمها، والمصادقة على دستور فلسطيني ديمقراطي، وإنشاء منصب رئيس وزراء رسميا، وتدعيم الإصلاح السياسي، وإنشاء دولة فلسطينية ذات حدود مؤقتة.

- **المؤتمر الدولي**: تعقده اللجنة الرباعية، بالتشاور مع الطرفين، فور إنجاز الانتخابات الفلسطينية بنجاح، لدعم إنعاش الاقتصاد الفلسطيني وإطلاق عملية تفضي إلى إنشاء دولة فلسطينية مستقلة ذات حدود مؤقتة.

  - ➢ يكون هذا الاجتماع شاملا، انطلاقا من هدف تحقيق سلام شامل في الشرق الأوسط (بما في ذلك السلام بين إسرائيل وسوريا، وإسرائيل ولبنان)، واستنادا إلى المبادئ التي وردت في ديباجة هذه الوثيقة.

  - ➢ تعيد الدول العربية الصلات التي كانت قائمة بينها وبين إسرائيل قبل الانتفاضة (المكاتب التجارية، الخ).

  - ➢ إحياء الاتصالات المتعددة الأطراف بشأن قضايا مثل موارد المياه الإقليمية، والبيئة، والتنمية الاقتصادية، واللاجئين، وتحديد الأسلحة.

- تتولى المؤسسات الفلسطينية المختصة وضع دستور جديد لدولة فلسطينية مستقلة وديمقراطية في صيغته النهائية وإقراره. وينبغي، إذا اقتضى الأمر، إجراء انتخابات أخرى عقب إقرار الدستور الجديد.

- إنشاء مجلس وزراء للإصلاح يتمتع بالصلاحيات اللازمة مع إنشاء منصب رئيس الوزراء رسميا، بما ينسجم مع مشروع الدستور.

- مواصلة الأداء الأمني الشامل، بما في ذلك التعاون الأمني الفعال على الأسس الموضوعة في المرحلة الأولى.

- إنشاء دولة فلسطينية مستقلة ذات حدود مؤقتة من خلال عملية ارتباط إسرائيلية – فلسطينية يطلقها المؤتمر الدولي. ويتم، كجزء من هذه العملية، تنفيذ الاتفاقات السابقة، بغية تحقيق أقصى قدر من التقارب الإقليمي، بما في ذلك اتخاذ إجراءات إضافية بشأن المستوطنات تترافق مع إنشاء دولة فلسطينية ذات حدود مؤقتة.

- تعزيز دور المجتمع الدولي في رصد المرحلة الانتقالية، جنبا إلى جنب مع الدعم الفعال والمستمر والتنفيذي من جانب اللجنة الرباعية.

- يعمل أعضاء اللجنة الرباعية على تأمين الاعتراف الدولي بالدولة الفلسطينية، بما في ذلك إمكانية قبولها عضوا في الأمم المتحدة.

المرحلة الثالثة: اتفاق الوضع الدائم وإنهاء الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني
٢٠٠٤–٢٠٠٥

يتم الانتقال إلى المرحلة الثالثة بناء على قرار تتخذه اللجنة الرباعية بتوافق الآراء، مع أخذ التدابير التي يقوم بها الطرفان في الاعتبار، وعلى أساس عملية الرصد التي تقوم بها اللجنة الرباعية. وتتمثل أهداف المرحلة الثالثة في تدعيم الإصلاح وتثبيت المؤسسات الفلسطينية، ومواصلة الأداء الأمني الفلسطيني بصورة فعّالة، وإجراء مفاوضات إسرائيلية – فلسطينية تهدف إلى التوصل في عام ٢٠٠٥ إلى اتفاق بشأن الوضع الدائم.

- **المؤتمر الدولي الثاني:** تعقده اللجنة الرباعية بالتشاور مع الطرفين في مطلع عام ٢٠٠٤ لإقرار الاتفاق الذي يكون قد تم التوصل إليه بشأن إنشاء دولة فلسطينية مستقلة ذات حدود مؤقتة وللقيام رسميا، بدعم فعال ومستمر وتنفيذي من قبل اللجنة الرباعية، بإطلاق عملية تفضي إلى حل نهائي بشأن الوضع الدائم في عام ٢٠٠٥، بما في ذلك ما يتعلق بالحدود والقدس واللاجئين والمستوطنات، ودعم التقدم نحو تسوية شاملة في الشرق الأوسط بين إسرائيل ولبنان وبين إسرائيل وسوريا، يتم التوصل إليها في أسرع وقت ممكن.

- مواصلة التقدم الشامل والفعال بشأن برنامج الإصلاحات الذي وضعته فرقة العمل الدولية تحضيرا لاتفاق الوضع النهائي.

- مواصلة الأداء الأمني المستمر والفعال والتعاون الأمني المتواصل والفعال على الأسس الموضوعة في المرحلة الأولى.

- بذل جهود دولية من أجل تيسير عملية الإصلاح وتثبيت المؤسسات الفلسطينية والاقتصاد الفلسطيني، تحضيرا لاتفاق المركز النهائي.

- يتوصل الطرفان في عام ٢٠٠٥ إلى اتفاق نهائي وشامل بشأن الوضع الدائم ينهي الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني، من خلال تسوية يتوصل إليها الطرفان عن طريق التفاوض، استنادا إلى قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ و ٣٣٨ و ١٣٩٧، تسوية تنهي الاحتلال الذي بدأ في عام ١٩٦٧، وتشمل حلا عادلا ومنصفا وواقعيا

يتم الاتفاق عليه لمسألة اللاجئين، وحلا لوضع مدينة القدس يتم التوصل إليه عن طريق التفاوض، ويأخذ في الاعتبار الشواغل السياسية والدينية التي تساور كلا الطرفين، ويحمي المصالح الدينية لليهود والمسيحيين والمسلمين في العالم أجمع، ويحقق الرؤية القائمة على وجود دولتين، هما إسرائيل وفلسطين المستقلة الديمقراطية ذات السيادة، القادرة على البقاء، تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن.

- تقبل الدول العربية إقامة علاقات طبيعية كاملة مع إسرائيل وضمان أمن جميع دول المنطقة في إطار سلام عربي – إسرائيلي شامل.
